

دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسي للتيسيرات الضريبية



المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافر استثنائية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلنه ومتابعة مستمرة.. لاستعادة ثقة الممولين

خدمات ضريبية عادلة ومُحفزة للجميع.. «معاً نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»

نطبق الآن حلولاً غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم الحالي.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»

أقول لزملائى من العاملين بالضرائب:

نثق فى كفاءتكم وقدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلّموهم بشكل مباشر.. وشجّعوهم على الاستفادة من الحوافر الضريبية



إشادة من مجتمع الأعمال وخبراء الاقتصاد ورجال الإعلام: مبادرة مُشجعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين



نقطة ومن أول السطر



معاً
نبدأ صفحة
جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسي للتسهيلات الضريبية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلنه ومتابعة مستمرة لاستعادة ثقة الممولين

المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

إجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة.. لإنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية

سأكون بين زملائي وشركائنا من الممولين في المأموريات والمراكز لتذليل أى عقبات أولاً بأول



كوادر بشرية مؤهلة
للدعم الفنى والتواصل
الفعال مع المجتمع
الضريبى.. ميدانياً
والكترونياً

خدمات ضريبية عادلة
ومُحفزة للجميع..
«معاً.. نبدأ صفحة
جديدة.. ثقة..
شراكة.. ومساندة»

درسنا سوياً التحديات الضريبية.. وحددنا الأولويات.. وحزمة التيسيرات دخلت حيز التنفيذ

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم
الحالى.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

نطبق الآن حلولاً غير تقليدية
لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»

خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «الرأى المسبق»

تناغم المجموعة الوزارية
الاقتصادية يدعم توجه الدولة
نحو تهيئة بيئة استثمارية
جاذبة

عدد كبير من الجهات المحايدة
يتولى تقييم «التسهيلات
الضريبية» على أرض الواقع
من منظور الممولين

يحق لصغار الممولين حتى ٢٠ مليون
جنيه سنوياً فى كل الأنشطة
الاستفادة من الحوافز والإعفاءات
والتيسيرات غير المسبوقة

أقول لزملائي من العاملين بالضرائب:

فخورون بحماسكم.. مع بدء هذا المسار المحفّز للإصلاح الضريبى

نثق فى قدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

(التفاصيل داخل الملحق)



ثقة.. شراكة.. مساندة

11 تطوير قطاع البحوث الضريبية لضمان توحيد الفتاوى والآراء الصادرة عنه

12 النشر المسبق للمستندات المطلوبة للخص الضريبى ومنح الممولين الوقت الكافى لتجهيزها

13 وحدة دائمة للرأى المسبق لتوضيح الآثار الضريبية المستقبلية للمستثمرين

14 تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونياً للتيسير على شركائنا

15 تبسيط الإقرارات الضريبية بالاعتماد على البيانات المتاحة بالمنظومات الإلكترونية

16 إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستندياً مرحلياً للأشخاص الاعتبارية والأفراد

17 توحيد ونشر قواعد وآليات الخص الضريبى طبقاً للنشاط

18 جهات محايدة لقياس مدى رضا الممولين عن الخدمات الضريبية لضمان التطوير المستمر

19 تحديث الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب و بوابة متطورة لشكاوى الممولين

20 أدلة إرشادية توضح حقوق وواجبات المستثمرين والجواهر والتسهيلات الواردة بالقوانين الضريبية

20 إجراءً

أول خطوة من «التسهيلات الضريبية» فى مسار الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال



مصلحتك أولاً

01 نظام ضريبى متكامل ومبسط ومحفز لأى مشروعات أو أنشطة مهنية لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنوياً

02 وضع حد أقصى لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز أصل الضريبة المستحقة

03 تشجيع غير المسجلين ضريبياً على التسجيل وفتح صفحة جديدة دون النظر للماضى

04 آليات مُيسرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

05 آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح فى المخالفات الضريبية التى لا تتعلق بمستحقات ضريبية

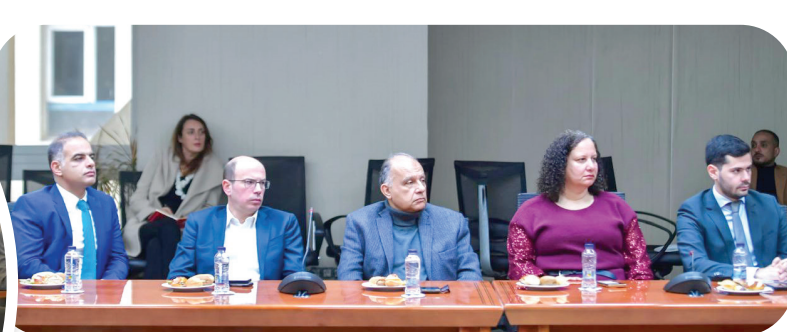
06 السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات والنماذج الضريبية من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ دون عقوبات أو جزاءات أو غرامات

07 تسريع وتسهيل إجراءات رد ضريبة القيمة المضافة وزيادة عدد المستفيدين

08 مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير المعاملات بين «الأشخاص المرتبطة» ليصبح ٣٠ مليون جنيه سنوياً

09 منظومة متطورة للمقاصة المركزية تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم الحكومية

10 التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية



من هنا.. ننتطلق

الوزير.. فى «حالة حوار» ممتدة مع مجتمع الأعمال حول أولويات الإصلاح الضريبى
بلورة رؤية توافقية مشتركة من خلال جلسات الاستماع الضريبى



إبراهيم سرحان:

كل الدعم لتطبيق حزمة «التسهيلات الضريبية» وفقاً لأفضل المعايير التكنولوجية



الضريبية، وبناء نظام رقمى متكامل وشامل: بما يسهم فى تقديم خدمات ضريبية أسهل وأسرع للممولين.

أوضح إبراهيم سرحان أننا جاهزون بحلول رقمية متطورة، تدفع مسار التيسير على المجتمع الضريبى، من خلال الإسهام الفعّال فى رفع كفاءة المنظومة

وترتكز على مد جسور الثقة والشراكة والمساندة للمجتمع الضريبى، وتحفيزهم بشتى الطرق الممكنة للتوسع فى أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

الضريبية، وفقاً لأفضل المعايير التكنولوجية، على نحو يسهم فى تحقيق مستهدفات وزارة المالية برؤيتها الجديدة، التى يتبناها أحمد كجوك، وزير المالية،

أكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «إى. فاينانس»، أننا حريصون على تقديم الدعم اللازم لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات



نظام ضريبي مبسط ومتكامل لأي أنشطة لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنوياً

حوافر وتيسيرات غير مسبقة في كل أنواع الضرائب لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية

٩ إعفاءات ضريبية

• ضريبة
توزيعات الأرباح

• ضريبة الدمغة
ضريبة الأرباح الرأسمالية

• رسم تنمية الموارد المالية للدولة

• ضريبة ورسوم التوثيق والشهر
على عقود تسجيل الأراضي
اللازمة لإقامة المشروعات

• نظام الخصم
تحت حساب الضريبة
أو الدفعات المقدمة

• رسوم التوثيق والشهر لكل من:

- عقود تأسيس الشركات والمنشآت
- عقود التسهيلات الائتمانية والرهن
- الضمانات المقررة للحصول على التمويل

ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية.. دون الحاجة لحساب صافي الأرباح

1,5%

من الإيرادات التي تتراوح بين ١٠ ملايين
جنيه حتى أقل من ٢٠ مليون جنيه

1%

من الإيرادات التي تتراوح بين ٣ ملايين
جنيه حتى أقل من ١٠ ملايين جنيه

0,75%

من الإيرادات التي تتراوح بين مليوني
جنيه حتى أقل من ٣ ملايين جنيه

0,5%

من الإيرادات التي تتراوح بين نصف
مليون جنيه حتى أقل من ٢ مليون جنيه

0,4%

من الإيرادات التي تقل عن نصف
مليون جنيه

إقرارات إلكترونية

نظم مبسطة للسجلات والدفاتر
والمستندات والإجراءات

أول فحص ضريبي بعد خمس
سنوات.. تأكيداً لثقتنا في شركائنا

إقرارات ربع سنوية وليست شهرية
للقائمة المضافة

إقرار سنوي مبسط للضريبة على
الدخل.. وآخر لضريبة المرتبات والأجور

«مصلحتك أولاً»

ثقة ومصداقية وشفافية.. من أجل بيئة
ضريبية مُحفزة للاستثمار

شراكة ويقين وخدمات إلكترونية
متطورة للمجتمع الضريبي

هوية بصرية جديدة لمصلحة الضرائب المصرية، تتجسد في «لوجو» جديد وعودة شعار: «الضرائب.. مصلحتك أولاً».

أكدت رشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن هذا التطوير يأتي متزامناً مع بدء تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية الأولى، التي تهدف إلى بناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال والممولين، تركز على أسس من اليقين، والخدمة المتطورة، وتبسيط الإجراءات، مع تبني أحدث الحلول التكنولوجية.

يحمل التصميم الجديد لـ«اللوجو» دلالات واضحة تعكس التوجهات والرؤية المستقبلية لوزارة المالية ومصلحة الضرائب.. فاللون الأخضر يرمز إلى الاستمرارية والنمو وهو ما يعكس التزاماً بتوفير بيئة ضريبية داعمة ومحفزة للاستثمار.. بينما يحمل التمثيل الحديث للهرم دلالة الأسماء المالية، التي ترمز إلى الشراكة واليقين والخدمات المتطورة، في إشارة واضحة إلى التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي الذي تنتهجه الوزارة والمصلحة.

ويجسد اللون الأزرق مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية، التي تعد الركيزة الأساسية في علاقة مصلحة الضرائب مع الممولين، تحقيقاً للتكامل والشراكة الحقيقية من أجل دعم الاقتصاد الوطني.



إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية.. إلكترونياً



أعلنت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية، وهي نموذج تسوية المنازعات وفقاً لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج طلب المحاسبة عن التصرفات العقارية والتصرف في الأوراق المالية غير المقيدة المنصوص عليها بالمادة ٧ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج إنهاء النزاع وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية: www.eta.gov.eg. ويمكن لجميع الممولين ملء هذه النماذج إلكترونياً بكل سهولة.

أوضحت، أن الإجراءات المطلوبة للاستفادة من هذه التسهيلات تشمل تقديم الطلب إلكترونياً من خلال موقع مصلحة الضرائب، وقيام المأمورية المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالتنسيق مع مراحل نظر النزاع المختلفة ولحين انتهاء المنازعة.

أكدت، أن قانون إنهاء المنازعات رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤ يأتي في إطار الجهود المبذولة منذ إطلاق الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية، التي تستهدف سرعة الفصل في الطعون المنظورة أمام لجان الطعن والمحاكم، مما يساهم في تقليل مدة النزاعات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وهو ما سيكون له أثر إيجابي في تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أضافت أن إنهاء المنازعات الضريبية خطوة مهمة نحو التحول الرقمي الشامل للمنظومة الضريبية، حيث تسعى مصلحة الضرائب إلى تعزيز الثقة بين أطراف المجتمع الضريبي، وتوفير حلول فعالة للتحديات التي تواجه النظام الضريبي الإلكتروني، بما يساهم في تحقيق

الشفافية، والحوكمة، وتوحيد معايير التقييم، وهو ما يدعم تطوير المنظومة الضريبية وتحفيز الاستثمار.

أشارت إلى أن القوانين الجديدة استجابت لمطالب المجتمع الضريبي، نظراً للدور المهم الذي تلعبه في تخفيض عدد النزاعات المعروضة أمام مراحل نظر المنازعات، وتسريع الوصول إلى حلول توافقية.

دعت الممولين والمُسجلين الذين لديهم منازعات ضريبية إلى سرعة تقديم طلبات تسوية المنازعات وفقاً لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ في موعد غايته ١٢ مايو ٢٠٢٥.

للمنازعات عن الفترات قبل الأول من يناير ٢٠٢٠ والمبادرة بتقديم طلبات إنهاء المنازعات عن أي فترة وفقاً للقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤.

للمنازعات المنظورة أمام لجان الطعن الضريبية

قالت إنه يتم الرد على كل الاستفسارات والتساؤلات من خلال الخط الساخن ١٦٣٩٥.

معاً نبدأ صفحة جديدة



نقطة ومن أول السطر



06

ثقة.. شراكة.. مساندة

أهم 20 سؤالاً حول قوانين «التسهيلات الضريبية»

أسئلة واستفسارات تدور في أذهان الممولين حول قوانين حزمة «التسهيلات الضريبية».. رصدنا أهم ٢٠ سؤالاً، وأجبته، بما يسهم في نشر الوعي الضريبي.

10

ما الحوافز والتيسيرات الضريبية التي تم منحها للمشروعات التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

الإعفاء من رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والإعفاء من ضريبة الدمغة، والإعفاء من رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وكذلك عقود تسجيل الأراضي، والإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج، والإعفاء من الضريبة على توزيعات الأرباح، والإعفاء من نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة.. واستحداث ضريبة نسبية مبسطة للضريبة على الدخل تحسب على الإيرادات السنوية، وتسهيل وتبسيط الالتزامات والإجراءات الضريبية لهذه الفئة من المشروعات.

11

ما الضريبة النسبية المستحقة على هذه المشروعات؟

- ١ - ٠,٤ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوى عن ٥٠٠ ألف جنيه.
- ٢ - ٠,٥ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوى ٥٠٠ ألف ويقل عن مليونى جنيه.
- ٣ - ٠,٧٥ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه
- ويقل عن ٣ ملايين جنيه.
- ٤ - ١ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوى ٣ ملايين جنيه ويقل عن ١٠ ملايين جنيه.
- ٥ - ١,٥ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوى ١٠ ملايين جنيه ويقل عن ٢٠ مليون جنيه.

12

ما شروط الاستفادة من الحوافز والتيسيرات التي تم منحها للمشروعات التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

١ - تقديم طلب للاستفادة من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥، بشأن بعض الحوافز والتيسيرات للمشروعات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه.

٢ - الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية فى الميعاد القانونى.

يشترط للاستفادة من هذه الحوافز والتيسيرات ما يلى:

٢ - الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية بما فى ذلك منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني طبقاً لمراحل الإلزام وإصدار فواتير أو إيصالات إلكترونية.

13

ما الالتزامات الضريبية على هذه المشروعات؟

١ - تقديم الإقرار الضريبي السنوى بالنسبة للضريبة على الدخل خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية مارس بالنسبة للشخص الطبيعي ونهاية أبريل بالنسبة للشخص الاعتبارى.

٢ - تقديم ٤ إقرارات بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة بشكل ربع سنوى بدلاً من الإقرار الشهرى.

٣ - تقديم إقرار التسوية السنوية لضريبة الميراث بدلاً من تقديم ١٢ نموذج سداد شهري و٤ نماذج ربع سنوية.

٤ - أول فحص ضريبي سيكون بعد مضي ٥ سنوات.

14

ما المشروعات التي يمكن أن تستفيد من هذه الحوافز والتيسيرات؟

المشروعات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه سواء كان المشروع نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنيًا أو أنشطة التجارة الإلكترونية وصناعة المحتوى وغيرها من الأنشطة والمشروعات.

15

ما الأنشطة التي لا تسرى عليها أحكام هذا القانون؟

لا تسرى أحكام هذا القانون على الأنشطة التالية:

١ - أنشطة الاستشارات المهنية التي يتحقق ٩٠٪ على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين، ويجوز لوزير المالية استثناء بعض الأنشطة من هذا البند.

٢ - المشروعات التي تقوم بأى فعل أو سلوك بقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما فى ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون مبرر اقتصادى ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة.

16

هل يحق للمشروعات العدول عن طلب الاستفادة من هذا القانون؟

لا يمكن للمشروعات الخاضعة لهذا القانون العدول عن طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون قبل مضي ٥ سنوات من اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاستفادة.

17

هل يحق للمشروعات المنضمة للنظام الضريبي المبسط الاستمرار فى الاستفادة من الحوافز المقررة عند تجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، فى أى عام؟

نعم وذلك فى الحالة التالية:

إذا تجاوز رقم الأعمال السنوى للمشروع ٢٠ مليون جنيه فى أى سنة خلال مدة السنوات الخمس بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪، ولمرة واحدة يستمر المشروع فى الاستفادة من أحكام هذا القانون وفقاً لسعر الضريبة ١,٥ ٪، من حجم الأعمال السنوى، فإذا تجاوز المشروع نسبة ٢٠٪، أو تكرر تحققها خلال مدة السنوات الخمس تنتهى استفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية.

18

هل يجوز سداد مقابل التأخير فى حدود الضريبة المستحقة فقط والتجاوز عن نسبة مقابل التأخير التي تفوق أصل الضريبة؟

نعم وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥

19

هل يجوز التصالح فى عقوبة التأخر عن تقديم إقرار صفري لمدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً؟

نعم وذلك فى الحالة التالية:

يجوز التصالح مقابل دفع تعويض لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه ولا يزيد على ٦٠٠٠ جنيه وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

20

هل يجوز التصالح فى عقوبة الامتناع عن تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة؟

نعم يجوز التصالح مقابل سداد تعويض يعادل ١٢,٥ ٪ من المبالغ التي لم يتم خصمها أو استقطاعها أو تحصيلها أو توريدها تحت حساب الضريبة بالإضافة إلى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

01 هل تتم المحاسبة الضريبية لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية عن السنوات السابقة؟

لا تتم المحاسبة الضريبية عن الفترات السابقة، ويعتبر تاريخ بدء مزاولة النشاط هو ٢٠٢٥/٢/١٣ حكماً بالنسبة لقانون الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الدمغة، ورسم التنمية، ولكن يوجد شروط للاستفادة من ذلك.

02

ما شروط الاستفادة من عدم المحاسبة الضريبية لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية؟

- ١ - تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على الدخل خلال ٣ أشهر من تاريخ ٢٠٢٥/٢/١٣.
- ٢ - تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة خلال ٣ أشهر من تاريخ ٢٠٢٥/٢/١٣.
- ٣ - ألا يكون قد اتخذت أى إجراءات من جانب المصلحة فى مواجهة طالب التسجيل قبل تاريخ ٢٠٢٥/٢/١٣.
- ٤ - أن يقوم مقدم طلب التسجيل بتقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كل المنظومات الإلكترونية وفقاً لمراحل الإلزام.

03

هل يمكن تقديم الإقرارات الضريبية التي لم يتم تقديمها عن الفترات الضريبية السابقة؟

نعم يحق للممولين والمكلفين تقديم كل الإقرارات والمستندات المنصوص عليها بالمادة ١٢ من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، وذلك عن الفترات الضريبية ٢٠٢٠-٢٠٢٤، التى انتهى الموعد الأصلي لتقديمها قبل ٢٠٢٥/٢/١٣ دون توقيف أى عقوبات أو جزاءات مالية بشرط تقديم تلك الإقرارات خلال الفترة من تاريخ ٢٠٢٥/٢/١٣ حتى ٢٠٢٥/٨/١٢.

04 هل يحق تقديم إقرارات ضريبية معدلة عن الفترة السابقة؟

نعم يحق تقديم إقرارات ضريبية معدلة عن الفترات الضريبية ٢٠٢٠-٢٠٢٤ دون احتساب أى غرامات تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة بين تاريخ تقديم الإقرار الأصلي والإقرار المعدل، وذلك حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها فى الإقرارات الأصلية بشرط تقديم تلك الإقرارات خلال الفترة من تاريخ ٢٠٢٥/٢/١٣ حتى ٢٠٢٥/٨/١٢.

05 ما الآليات الجديدة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بالفحص التقديرى؟

تتضمن الآليات الجديدة: تسوية المنازعات القديمة عن السنوات قبل ٢٠٢٠ من خلال أداء ضريبة تعادل ٣٠٪ من ضريبة الإقرار الضريبي المقدم عن سنة المنازعة، إضافة إلى سداد ضريبة الإقرار حال عدم سدادها.

وفى حالة عدم وجود ضريبة بإقرار «سنة المنازعة» أو عدم تقديم إقرار لسنة المنازعة أو كان الإقرار منتهياً إلى خسائر ضريبية يتم تسوية المنازعة مقابل سداد ضريبة تعادل ٤٠٪، من واقع آخر اتفاق بين المصلحة والممول بالإضافة إلى سداد الضريبة المستحقة وفقاً لآخر اتفاق.

06

هل يجوز تقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية نزاعات الفحص التقديرى؟

نعم يجوز تقسيطها لمدة عام على ٤ أقساط ربع سنوية وذلك دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية على هذا التقسيط.

07

ما الآلية الجديدة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بفحص الدفاتر والحسابات؟

تسوية المنازعات القديمة عن السنوات قبل ٢٠٢٠ من خلال التنازل عن المنازعة وسداد الضريبة المستحقة فى مقابل التجاوز عن ١٠٠٪، من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية.

08

كيف يستفيد الشخص الذى قام بتصريف عقارى أو فى أوراق مالية غير مقيدة من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥؟

لو لم يكن قد تمت محاسبته عن تصرفاته خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ العمل بالقانون، يقدم طلباً للمحاسبة، ويسدد الضريبة، ولو كان قد تمت محاسبته وعنده منازعة يتنازل عنها ويسدد الضريبة، وفى المقابل يتم التجاوز عن ١٠٠٪، من مقابل التأخير.

09

هل يحق لمصلحة الضرائب المصرية بعد العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ محاسبة الأشخاص الطبيعيين الذين قاموا بتصريف عقارى أو تصرف فى أوراق مالية غير مقيدة فى البورصة مضى عليه أكثر من ٥ سنوات؟

لا يحق للمصلحة محاسبة هؤلاء الأشخاص الطبيعيين عن التصرفات التى مضى عليها ٥ سنوات.

07



نقطة ومن
أول السطر



معاً نبدأ صفحة
جديدة



ثقة.. شراكة.. مساندة

وزير المالية.. فى حوار مفتوح مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية:

«التسهيلات الضريبية» ستجبح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود

عاملوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. «إنهم شركاء الحاضر والمستقبل»

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلموهم بشكل مباشر.. وشجعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم

سنظل نطور أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم



أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبي
مبسط وجاذب للممولين الجدد

«الرضاء الوظيفى» للعاملين
بالضرائب يبدأ من «رضاء الممولين»

الممولين الحاليين والجدد.
أعرب عادل عبد الفضيل، رئيس لجنة القوى العاملة
بمجلس النواب، رئيس النقابة العامة للعاملين
بالمالية والضرائب الجمارك، عن تقديره لوزير المالية
لحرصه على التحاور مع كل المستويات الوظيفية
بمصلحة الضرائب المصرية، والتعرف على التحديات
من دفتر أحوال العمل الضريبى اليومى، على نحو
يدفع مسار التطور والتغير وبناء الشراكة والثقة
واليقين.

فى توسيع القاعدة الضريبية.
أكد رامى يوسف، مساعد الوزير للسياسات والتطوير
الضريبى، أننا لدينا فرصة حقيقية للانطلاق
بالمظومة الضريبية لأفاق عالمية، ورفع قدرات
العاملين، وفقاً لأحدث الخبرات الدولية.

قالت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية،
«أفخر جداً.. بحماس زملائى من القيادات والموظفين
للتطور، وبناء نظام ضريبى يرتكز على شراكة قوية مع

وتقديره للأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية،
قائلاً: «معاً نستطيع تحقيق ما يفوق مستهدفاتنا..
كلما كسبنا رضا الممولين».

قال شريف الكيلانى، نائب الوزير للسياسات الضريبية،
إن النظرة إلى «الضرائب» بدأت تتغير بصورة إيجابية؛
حيث خلقت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية حالة
من التفاؤل بين مجتمع الأعمال بما توفره من تخفيف
للأعباء والالتزامات وتيسير للإجراءات، على نحو
يبعث برسالة ثقة للممولين الحاليين والجدد، ويسهم

أجرى أحمد كجوك، وزير المالية، حواراً مفتوحاً مع
القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية
على مستوى الجمهورية، قائلاً: «إن التسهيلات
الضريبية ستجبح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود..
عاملوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح..
إنهم شركاء الحاضر والمستقبل، وتواصلوا معهم بشتى
الطرق.. وكلموهم بشكل مباشر.. وشجعوهم على
الاستفادة من الحوافز الضريبية.. اذهبوا إليهم..
اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم.. وقذلي أى
عقبات تواجههم.. ويسروا الإجراءات لشركائنا وتحملوا
عنهم عبء التطبيق.. وكل شيء فسروه لصالحهم».

أضاف الوزير أن التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية
يعد بمثابة «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع
الأعمال، قائلاً: «عاورين نغلق الملفات القديمة..
ونوسع القاعدة الضريبية طواعية، ونستهدف خدمات
ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من
أجل مستقبل أفضل للجميع، فقد درسنا مع بعض
التحديات والحلول.. وصدرت القوانين والقرارات
والقواعد التنفيذية.. ومعاً نتخذ ما بدا لنا، وسنظل
نطور أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع
أنشطتهم.. أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط
وجاذب للممولين الجدد».

أكد الوزير أن «الرضاء الوظيفى» للعاملين بالضرائب
يبدأ من «رضاء الممولين»، ونحن ملتزمون بالاستثمار
بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على
تغيير الواقع الضريبى للأفضل، وجاهزون أيضاً بحزم
متتالية تنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض
الواقع.. ومنهجنا واضح ولن نحيد عنه أبداً.. «ثقة
وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال».

أعرب وزير المالية عن شكره للعاملين بمصلحة الضرائب.

التطبيق المتقن
للتسهيلات الضريبية
«حجر الأساس»
فى بناء الثقة مع مجتمع
الأعمال

«عاورين نغلق الملفات
القديمة.. ونوسع
القاعدة الضريبية
طواعية»



خدمات ضريبية
متميزة.. لتحسين
العلاقة مع الممولين..
من أجل مستقبل
أفضل للجميع

درسنا مع بعض
التحديات
«الحلول».. والقوانين
والقرارات والقواعد
التنفيذية صدرت..
ومعاً نتخذ ما بدا لنا

الاستثمار بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل



جاهزون بحزم متتالية.. تنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع

منهجنا واضح ولن نحيد عنه أبداً.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

كل الشكر والتقدير على الأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية



ثقة.. شراكة.. مساندة

إقبال ملحوظ على الاستفادة من حزمة «التسهيلات الضريبية»

تنشر نماذج تسوية النزاعات وطلبات وإقرارات المحاسبة الضريبية المبسطة

شهدت المأموريات والمراكز الضريبية، بمختلف المحافظات، إقبالاً ملحوظاً من الممولين؛ للاستفادة من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية.. وفيما يلي نشر نماذج تسوية النزاعات وطلبات وإقرارات المحاسبة الضريبة المسطرة:

طلب محاسبة عن الأرباح الرأسمالية للتصرف في الأسهم غير المقيدة



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

للمهورية: []

رقم التسجيل: []

اسم الممول: []

العنوان: []

رقم التابلون: []

القطاع: []

الفترة الضريبية: []

نموذج رقم (3)

رقم الطلب: []

تاريخ الطلب: []

طلب محاسبة

التريد الإلكتروني: []

قيدته الوعاء: []

إجمالي تكلفة الأقساء: []

الاسم على المقيده: []

[]

[]

[]

[]

[]

[]

أقر أنا الممول مقدم الطلب بصدقية البيانات الواردة بهذا الطلب

الإقرار الضريبي للمشروعات الخاضعة للقانون رقم (6) لسنة 2025

[illegible]

نموذج رقم (٣٠) ٢٠٢٠

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية



م - ١١ ١

الإقرار الضريبي

للمشروعات الخاضعة للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥

هذا الإقرار يعترف بالضريبة أو ما تم إثباتها بمستندات عدم صحة أي من البيانات أو المعلومات الواردة به ، يلتزم الممول بتقديمه من خلال لوسل الإلكتروني الممنعة طبقاً للحكم لمدة (٣٠) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

يلتزم بتقديم هذا الإقرار المشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عن عشرين مليون جنيه طبقاً لأحكام المادة (١٠) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن ضمان الحياد والتسويات الضريبية .
في حدود جرد الأعمال :

- ١- المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن خمسمائة ألف جنيه.
- ٢- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي خمسمائة ألف جنيه ويقال عن مليوني جنيه.
- ٣- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي مليوني جنيه ويقال عن ثلاثة ملايين جنيه.
- ٤- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ثلاثة ملايين جنيه ويقال عن عشرة ملايين جنيه.
- ٥- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه ولا يتجاوز عشرين مليون جنيه.
- ٦- المشروعات التي يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه ولا يتجاوز نسبة ٢٠٪ عن أي سنة خلال مدة خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام القانون.

يبدأ تاريخ الإقرار

☐ إقرار محلي

☐ إقرار أصلي

٢٠ ٠ ٠

سنة الإقرار :

إسم الممول :

الرقم القومي :

نشاط الممول :

رقم التسجيل الضريبي :

الهيكل القانوني :

الفترة الضريبية :

عنوان النشاط الرئيسي :

عنوان المراسلة :

رقم الهاتفون (الأجنبي) :

بسمه تعاليه المحامي :

بسمه تعاليه المحامي :

الموقع الإلكتروني للتسجيل : www.eta.gov.eg
البريد الإلكتروني : info@eta.gov.eg

نموذج رقم (٣٠) ٢٠٢٠ - م - ١١ ١

نموذج تسوية نزاع



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

رقم الطلب:

تاريخ الطلب:

نموذج تسوية نزاع

			المطالبة:
			رقم التسجيل:
			اسم الممول:
			الضمان:
	البريد الإلكتروني:		رقم التقييم:
	العنوان:		نوع الضمان:
			الفترة الضمنية:
	رقم المحامي / رقم الطبيب:		مرحلة النزاع:
			جهة نظر النزاع:
			الغرامة المستعجلة من والتعويضات:
	سنة آخر ربط:		الغرامة المستعجلة من والتعويضات آخر ربط:
	الغرامة المستعجلة عن الفترة:		الغرامة من و التعويضات أو الفترة عن الفترة:

أقر أنا الممول مقدم الطلب بصحة البيانات الواردة بهذا الطلب

طلب المحاسبة الضريبية وفقا للنظام الأصلي طبقا لأحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 وتعديلاته بدلا من المحاسبة وفقا للقانون رقم (6) لسنة 2025



وزارة التعليم
مصلحة الدراسات العليا

نموذج رقم (1/1) بيات

طلب المحاسبة الدراسية

وَقَدْ لِلنَّظَامِ الْأَصْلِيِّ لِاحْكَامِ بَوَادِقِ الْقَوْنِ الضَّرْبِيَّةِ عَلَى الدِّخْلِ رَقْم 91 لِسَنَةِ 2005 و تَعْيِيلَاتِهِ بَدَلَا مِنْ الْمَحَابِسَةِ وَفَقًا لِلْقَوْنِ رَقْم (6) لِسَنَةِ 2025

اسم الممول :

الرقم القومي :

نشاط الممول :

رقم التسجيل :

عنوان النشاط الرئيسي :

رقم المبنى :

اسم الشارع / القرية :

الحى / القسم / المركز / المحافظة :

رقم الهاتف المحمول :

رقم التليفون (الأرضي) :

اسم المأمورية التابع لها الممول :

السيد الأستاذ / رئيس مأمورية خراباب :

تمرجى التكرم بالمحافظة على مستحاضات الضريبة وفقا للقانون الاساسى لمعاملة مواد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 والقرارات الضريبية الاساسية
بلا من المحاسبة وفقا لقانون رقم (6) لسنة 2025 حيث جاز.

تجاوز حجم الاجام السنوي المتسارع 20 مليون جنيه بنسبة اقل من 20% او تكرر تجاوزها خلال خمس سنوات ☐

بناء على رغبة الممول المتحصلة وفقا للتقدم المالى. ☐

لا يجوز الدخول الى النظام الاساسى بناء على رغبة الممول اقل من مئتي خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لتقديم طلب الاستدعاء.
وفي حالة فقد حق الاستدعاء من الخوارج والتيسيرات المخصصة عليها فى هذا القنون يتم الدخول للنظام الاساسى جارى الى الاحوال
الائتماني.

تجاوز حجم الاجام 20% من 20 مليون جنيه

- تجاوز حجم الاجام 20 مليون جنيه خلال فترتين حاليه خمس سنوات
- عدم التزام بالمخصصات المقررات (التعبيرية المتضمنة بما فى ذلك المقررات) الضريبية المتضمنة فى المادة (11) من القانون فى المراجعة القفوية
- عدم روى من المحاسبة / وسماع القارئ / التوصل الى المخصصات المقررة -
- تنفيذ الاستدعاءات الجاهزة على التالى (1-10) اقل من اثنى عشر مدها اعصاهما الشلوى من تقديم استندارات مهنية لتأسيس او تشخيص.

وافق ☐ اوافق ☐

أقر ان ادعاء التالى بين المبدلت الواردة بكتابة صادقة وأصيلة طبقا لحكم الاجام خلال المده اقل من خمس سنوات بالمخدرات وقرارات الدولة
بالتدقيق فى حدة مخالفة وتاتب الطلب التدقيق.

اسم الممول / وكيل

اسم الممثل القانوني :

التوقيع :

يوم شهر سنة

تمرجى الى

الموقع الإلكتروني للمصلحة : www.eta.gov.eg

فيرة التافري : info@eta.gov.eg

الموقع الإلكتروني للمصلحة : www.eta.gov.eg

طلب المحاسبة الضريبية وفقاً لنظام المحاسبة المبسط طبقاً للمادة
رقم (1) من القانون رقم (6) لسنة 2025

[illegible]

ثقة.. شراكة.. مساندة

فى جولات ميدانية امتد كل منها لثلاث ساعات

وزير المالية يتحاور مع الممولين والموظفين بالمراكز والمأموريات الضريبية

كجوك: لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد

تفاعلت كثيراً عندما وجدت شباب العاملين يقترحون
أفكاراً جديدة للتيسير على شركائنا الممولينزملائنا أصبحوا أكثر وعياً.. ويجتهدون فى تحويل
التسهيلات الضريبية لواقع ملموس

لموليين جدد»، لافتاً إلى أننا اتفقنا، خلال مناقشاتنا مع زملائنا وشركائنا الضريبية، على أهمية العمل لتوسيع القاعدة الضريبية، بخدمات متميزة تركز على الثقة المتبادلة، خاصة أن جميعنا بات يدرك تماماً أن اقتصادنا متنوع، وأكبر بكثير من حجم الممولين الحاليين.

أشار إلى أن تقليل النزاعات وتبسيط الإجراءات والتواصل المباشر مع شركائنا يدفعنا للأمام، وأن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تؤسس لهذا المنهج الجديد، الذى نتبناه فى إطار خطة الحكومة لإرساء دعائم بيئة أعمال مواتية، وأكثر جذباً للاستثمار، وتعزيزاً للتنافسية الاقتصادية المصرية.

وجه كجوك حديثه للممولين قائلاً: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا، وإن تقييم الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية سيكون من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم، فنحن نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات سيكون من خلالكم».

أضاف وزير المالية فى حديثه للممولين: «نتعامل معكم بما يرضى الله، ويرضىكم أيضاً، وسنصل إليكم بشتى الطرق الهادفة للتواصل المباشر، بما فى ذلك إتاحة خدمات ضريبية متنقلة.. وسنعمل دوماً على أن نتكاتف كلنا فى صف واحد، مؤمنين بأنه كلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم».

بدأ أحمد كجوك، وزير المالية، سلسلة جولاته الميدانية بالمراكز والمأموريات الضريبية: فى إطار متابعته المستمرة لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والعمل على تذليل أى عقبات أو تحديات قد تتكشف، من خلال التطبيق العملى على أرض الواقع، وحرصه أيضاً على أن يبعث برسائل واضحة للممولين والعاملين، على حد سواء، تصب جميعها فى تعزيز مسار التعاون، فى إطار من الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال، بصفحة جديدة تسهم فى تحفيز الالتزام الطوعى: استهدافاً لتوسيع القاعدة الضريبية.

حرص الوزير، خلال جولاته بمرکز ثان كبار الممولين بمدينة السادس من أكتوبر، ومأمورى ضرائب المثل ومصر القديمة، التى امتد كل منها لنحو ثلاث ساعات، على التحوار مع العاملين والممولين أيضاً حول أهمية الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، قائلاً: «لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد: حيث أصبح زملائنا أكثر وعياً، ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس».

أضاف كجوك: «تفاعلت كثيراً عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكاراً جديدة: للتيسير على شركائنا الممولين، وتأكدت حينئذ أننا نمتلك كوادر بشرية تتمتع بكفاءة وخبرة، وتستطيع تنفيذ مستهدفاتنا الطموحة، التى تؤسس لنظام ضريبى مبسط، يتسم بالوضوح واليقين، ويكون أكثر جذباً

اتفقنا على توسيع القاعدة الضريبية..
بخدمات متميزة تركز على الثقة المتبادلةجميعنا يدرك تماماً أن اقتصادنا متنوع
وأكبر بكثير من حجم الممولين

تقليل النزاعات.. وتبسيط الإجراءات.. والتواصل المباشر مع شركائنا.. يدفعنا للأمام

أقول للممولين: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا»

نتعامل معكم «بما يرضى الله»
ويرضىكم أيضاً.. وسنصل إليكم
بخدمات ضريبية متنقلةنؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه
من إصلاحات وتيسيرات.. سيكون
من خلالكمتقييم «التسهيلات الضريبية»
من جهات محايدة تعتمد
على قياس مستوى رضائكم

نتكاتف كلنا فى صف واحد.. وكلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم

10



نقطة ومن
أول السطر



نبدأ صفحة
معاً جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

حظيت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بإشادة واسعة من مجتمع الأعمال؛ حيث أبدى رموزه تفاؤلهم بهذا المسار الإيجابي المتطور والمحفز الذي انتهجه أحمد كجوك وزير المالية، وتحمست له مصلحة الضرائب المصرية برئاسة رشا عبدالعال، من أجل فتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين في إطار من الشراكة الحقيقية القائمة على الحفاظ على كل الحقوق والالتزامات.

”

إشادة واسعة من مجتمع الأعمال بحزمة «التسهيلات الضريبية»

على عيسى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:

إجراءات مُحفزة وطموحة.. على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبي

في ذلك: السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن الفحص التقديري خلال الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠ مقابل أداء نسبة من الضريبة وكذلك تسهيل الضريبة الناتجة عن تسوية النزاع على أقساط ربع سنوية لمدة عام دون احتساب مقابل تأخير، فضلاً على السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للأعوام حتى ٢٠٢٠ مع تجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير والضريبة والمبالغ الإضافية.

وتحسين الواقع الضريبي؛ على نحو يسهم في خلق حالة من «الشراكة الحقيقية» بين مجتمع الأعمال، ومصلحة الضرائب المصرية، أوضح أن منظومة المقاصة الإلكترونية توفر السيولة النقدية وتيسر سداد المستحقات الحكومية، لافتاً إلى أن الضوابط الميسرة لتسوية المنازعات الضريبية و«عدم النظر للماضي»، يساعد في تحفيز الاستثمار، خاصة في ظل ما تضمنته قوانين «التسهيلات الضريبية» من معالجات مرنة بما

أضاف أن التحدي دائماً في أي مبادرة طموحة، يكون في التطبيق على أرض الواقع، ولكننا نثق في قدرة مصلحة الضرائب المصرية على التطوير للأفضل، خاصة مع هذا المسار الإيجابي الذي تحرص من خلاله على إزالة أي عقبات أو تحديات أمام الممولين لمساعدتهم في النمو؛ باعتبارهم شركاء حقيقيين، وزيادة أنشطتهم الاستثمارية، موضحاً أننا رأينا، في حزمة التسهيلات الضريبية، أسلوباً مختلفاً في تحليل

أكد على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن حزمة التسهيلات الضريبية تتضمن إجراءات مُحفزة وطموحة تمضي بها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية بقوة على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبي، ترسيخاً «للثقة واليقين» مع الممولين؛ بما يساعد في تخفيف الأعباء الضريبية والمضي يداً بيد في الدفع بالأنشطة الاقتصادية وتعزيز معدلات الإنتاج والتصدير والنمو.



أحمد الوكيل.. رئيس اتحاد الغرف التجارية:

مبادرة مشجعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين
إنهاء المنازعات بمرونة.. ومقابل التأخير لا يتجاوز «أصل الضريبة»



الضريبية، حيث تضمن القانون الجديد آليات مُيسرة ومبسطة مُحفزة لمجتمع الأعمال.

أضاف الوكيل، أننا نقابلنا كثيراً بوضع حد أقصى في القانون الجديد لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز «أصل الضريبة»، لافتاً إلى أن التعامل مع المجتمع الضريبي بثقة ومساندة يرفع معدلات الالتزام الطوعي لدى الممولين، وأنها مستعدون للعمل سوياً للارتقاء بالمنظومة الضريبية في إطار المسؤولية الوطنية على نحو يسهم في التيسير على الممولين وتحسين بيئة الأعمال بما يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات.

أكد أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، أن حزمة التسهيلات الضريبية تُعد مبادرة جيدة ومشجعة تسعى من خلالها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لخلق بيئة أعمال صديقة ومُحفزة للمستثمرين، ويعد صفحة جديدة تقوم على الشراكة مع مجتمع الأعمال، وتعكس قراءة واضحة للتحديات الضريبية، ومرونة في تقدير الموقف وعلاج المشكلة من جذورها، على نحو يسهم في تعزيز معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام، وتوفير المزيد من فرص العمل، موضحاً أننا لاحظنا مرونة وتيسيراً على الممولين في التعامل مع ملف «إنهاء المنازعات

د. محرم هلال.. رئيس اتحاد المستثمرين:

فكر جديد يثق في قدرة القطاع الخاص على تنشيط الاقتصاد
التوسع في الفحص بالعينة.. يرسّخ جسور الثقة

أضاف أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبنت منهجاً جريئاً وعملياً في حل مشاكل المستثمرين وتحسين العلاقة بينهم وبين مصلحة الضرائب من خلال دراسة الواقع وتلبية احتياجات المجتمع الضريبي، وتقديم خدمة عادلة ومتميزة للممولين، لافتاً إلى أن التوسع في نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية يرسّخ جسور الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والمستثمرين.

قال د. محرم هلال رئيس اتحاد المستثمرين، إن معالجة التحديات الضريبية برؤية واقعية على النحو الذي تبنته وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية في الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والقوانين الصادرة مؤخراً بشأنها، تدفع جهود تحفيز الاستثمار وبناء اقتصاد قوى وأكثر تنافسية، يركز على الإنتاج والتصدير، بما يخلق مساحات مالية تستطيع من خلالها الدولة تلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين وتعزيز الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم، والتوسع في شبكة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية، موضحاً أننا لسنا في حزمة «التسهيلات الضريبية»، فكراً جديداً يثق في القطاع الخاص وقدرته على تنشيط الاقتصاد وقيادة عملية التنمية والنمو وتوفير المزيد من فرص العمل، ومن ثم مبادرات وإجراءات مشجعة للاستثمارات الخاصة.



أحمد السويدي.. رئيس الغرفة الألمانية للصناعة والتجارة بالقاهرة:

وزير المالية يلعب دوراً مؤثراً في دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادي

الأعمال وتحفزها على التوسع في الإنتاج والتصدير. أضاف السويدي، أن الصورة بدأت تتغير في التعامل مع ملف «الضرائب» وأصبح هناك تركيز واضح على مد جسور الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال، وبناء حالة من الاستقرار الضريبي وتقليل المنازعات، وقد عكست حزمة التسهيلات الضريبية حرصاً على تبسيط الإجراءات والتحفيز والعدالة، موضحاً أننا نتطلع إلى تحسين ملموس في مستوى الخدمة خلال الفترة المقبلة.

قال أحمد السويدي رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة، إن وزير المالية يلعب دوراً مؤثراً في دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادي ودعم القطاع الخاص من خلال تبنيه نهجاً إيجابياً في التعاون مع مجتمع الأعمال وحل المشكلات التي تواجه القطاع الصناعي بشكل فوري، لافتاً إلى أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبثت على التفاؤل بمستقبل مليء بالفرص للقطاع الخاص من خلال التيسيرات غير المسبوقة التي تبنيها الحزمة لمجتمع



مجد المنزلاوي.. رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين:

«المالية» و«الضرائب» تتحدثان بلغة محفزة.. تساعدنا في جذب الشراكات الاستثمارية إلى مصر

أشار إلى أننا نأمل في تسريع وتيسير رد ضريبة «القيمة المضافة» لتوفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات الاقتصادية، ورفع معدلات الإنتاجية والتصديرية، إلى جانب تسريع منظومة «المقاصة الإلكترونية» بما يسهم في تسهيل إجراءات التسوية بين مديونياتنا ومستحقاتنا لدى الحكومة.

أعلن إطلاقها وزير المالية، قائلاً: «معاً.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة وشراكة ومساندة».

أضاف أن عودة «نظام الفحص بالعينة»، في كل المراكز تسهم في رفع كفاءة المنظومة الضريبية وتشجع المستثمرين على الالتزام الطوعي، حيث تعد «بداية موفقة» لتأكيد الثقة مجدداً في كبار الممولين وغيرهم.

ويقدم مسار التنمية الاقتصادية الشاملة. قال إننا شهدنا في هذه الحزمة تحركاً إيجابياً لإنهاء مشاكل المستثمرين بحلول عملية، تسهم في الحد من المنازعات الضريبية، بما في ذلك العمل على إنهاء كل الملفات القديمة حتى ٢٠٢٠، بإجراءات مبسطة تيسيراً وتخفيفاً للأعباء، على نحو يؤسس لبداية مرحلة جديدة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال

أكد مجد المنزلاوي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين، أن وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية تتحدثان بلغة محفزة، انعكست في الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية الهادفة لتشجيع مجتمع الأعمال على توسيع مشروعاته وأنشطته التنموية المختلفة؛ بما يساعد في جذب المزيد من الشراكات الاستثمارية إلى مصر،

بسام الشنواني.. رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال المصريين:

ندعم «التيسيرات الضريبية».. حتى ينجح هذا الفكر المحفز في جذب مهولين جدد

باعتبارهم شريكاً أساسياً في مسار تحقيق التطوير الشامل، حيث تضمن هذا النظام إقرارات ضريبية مبسطة وإعفاءات وحوافز عديدة.

الاقتصاد المصري، وأضاف أن النظام الضريبي المبسط لصغار الممولين من مختلف الأنشطة يُعد نقلة نوعية في التعامل مع الشركات الناشئة وريادة الأعمال وأصحاب المهن الحرة،

الأعباء والالتزامات الضريبية، فمُجتمع الأعمال، حتى ينجح هذا الفكر المحفز في جذب مهولين جدد، على نحو ينعكس في توسيع القاعدة الضريبية، بما يؤثر إيجابياً في

قال بسام الشنواني، رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، إننا ندعم «التيسيرات الضريبية» التي أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب، بما تشمله من تبسيط وتخفيف





ثقة.. شراكة.. مساندة

محمد البهى.. رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات:

التسهيلات الضريبية تدعم الصناعة والتصدير.. وتخفف الأعباء



إعفاءات عديدة، وإقرارات مبسطة ونظاماً مبسطة أيضاً للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات، ويرتكز على إقرار ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية، دون الحاجة إلى حساب صافى الأرباح.

ترسيخاً للثقة بينهم وبين مصلحة الضرائب. أشار إلى أن «النظام الضريبي المبسط» المستحدث للأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنوياً، يؤدي إلى نمو المشروعات الصناعية الصغيرة في الاقتصاد المصري، حيث يتضمن

يقلل تكاليف عملية الإنتاج المحلي ويعزز التنافسية الاقتصادية ويحفز الاستثمار الصناعي، من خلال منهج التبسيط والتيسير والتحفيز الذي تتبناه وزارة المالية، ومصلحة الضرائب المصرية في التعامل مع كبار وصغار ومتوسطى الممولين؛

أكد محمد البهى رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المصرية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تتكامل مع مبادرات الدولة الداعمة للصناعة والتصدير، حيث تسهم في تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية على نحو

علاء السقطى.. رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

استحداث منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة.. خطوة مُحفزة للاستثمارات

قال: «الآن.. أصبح العمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمى.. بإجراءات ضريبية أسهل وتكلفة أقل.. ومآخذ هيسال عن اللى فات»، مشيراً إلى أن «التسجيل الضريبي» يفتح آفاقاً واسعة للاستفادة من التسهيلات التمويلية والحوافز التصديرية والفرص التدريبية والتسويقية.

أضاف أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة تعكس إدراك وزارة المالية للتحديات العملية التي كانت تُواجه المشروعات الصغيرة بمختلف الأنشطة، وحرصها على التعامل الواقعي معها في إطار من الثقة والشراكة، تسعى وزارة المالية لترسيخها مع المجتمع الضريبي.

أكد علاء السقطى نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة وميسرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التي لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفزة للاستثمارات والشركات الناشئة وزيادة الأعمال، موضحاً أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثة بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير السيولة النقدية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.

تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية يخفض تكاليف الإنتاج ويوفر السيولة النقدية



د. رابع رتيب.. رئيس جمعية التشريع الضريبي:

مسار متطور للإصلاح الضريبي.. يبدأ وينتهي من الممولين.. ويستهدف رضاهم

قال د. رابع رتيب رئيس جمعية التشريع الضريبي، إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تجسد مساراً متطوراً للإصلاح الضريبي يبدأ وينتهي من الممولين ويستهدف رضاهم في المقام الأول من خلال العمل على خفض الأعباء وتقديم خدمات أفضل للمجتمع الضريبي.

أضاف أن التطور المتنامي للمنظومة الضريبية يكشف عن حجم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق الاستقرار والعدالة الضريبية، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لتوسيع المجتمع الضريبي، موضحاً أن التسهيلات الضريبية تعد بمثابة ميثاق جديد يعيد ترسيخ مبادئ الثقة والشراكة واليقين بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية بما فيها مصلحة الضرائب المصرية.. وقال: نتوقع مردوداً إيجابياً لدى المجتمع الضريبي مع التطبيق المتقن للإجراءات المحفزة والميسرة.



أحمد شوقي.. رئيس جمعية الضرائب المصرية:

«الحوافز الجديدة».. تساعد في توسيع القاعدة الضريبية

أكد أحمد شوقي، رئيس جمعية الضرائب المصرية، أن «الحوافز الجديدة» التي تضمنتها الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تساعد في توسيع القاعدة الضريبية، حيث تعمل، بإجراءات مبسطة ومشجعة، على جذب ممولين جدد من خلال رفع معدلات الالتزام الطوعي بصورة تحفيزية، على نحو يساعد في تحسين العلاقة بين مجتمع الأعمال ومصلحة الضرائب المصرية، مشيراً إلى أن هذه الحوافز تساعد في الاستقرار الضريبي، ونهية بيئة أعمال جاذبة للقطاع الخاص.

أوضح أن تسوية «المنازعات الضريبية» بآليات سهلة على النحو الذي ورد بقوانين التسهيلات الضريبية، يعكس حرص الدولة على تخفيف الأعباء المالية عن الممولين بما يشجع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الإنتاج.



د. محمد هلال:

توجهات واضحة تخفف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين

جهود الالتزام الطوعي، حيث يبحث برسالة واضحة من مصلحة الضرائب للممولين بأنها تثق فيهم وتمد يد الشراكة وتستهدف التيسير عليهم: حتى يتوسعوا في مشروعاتهم ويوفروا المزيد من فرص العمل.

والمزايا والحوافز والإعفاءات أيضاً لأصحاب الأنشطة والمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنوياً. أوضح أن تطبيق نظام الفحص بالعينة بكل المراكز، يعزز

الضريبة عن الممولين، بما يسهم في تقليل تكاليف الإنتاج والتصنيع ومن ثم تنافسية التصدير، لافتاً إلى أهمية النظام الضريبي المبسط الذي تم استحداثه بالقانون الصادر مؤخراً بالعديد من التيسيرات

أكد د. محمد هلال، رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية والتدريب الفني بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعكس التوجهات الواضحة للدولة، الهادفة لتخفيف الأعباء والالتزامات



د. يسرى الشرفاوى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة: نشر بقرأة جديدة للملف الضريبي ومنهجية مختلفة في التعامل مع التحديات

التي أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، تعكس توجه الدولة الداعم لتمكين القطاع الخاص خاصة الشركات الناشئة، وترسخ لشراكة حقيقية قائمة على الثقة والمساندة واليقين، على نحو انعكس في إيجاد آليات مبسطة لإنهاء وتسوية المنازعات الضريبية، مشيراً إلى أن هذه الإصلاحات الجوهرية تحقق حالة من الارتياح لدى المجتمع الضريبي، وتمهد لصفحة جديدة بينهم وبين مصلحة الضرائب المصرية، وتؤكد أن الدولة تمضي على الطريق الصحيح: لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أكد د. يسرى الشرفاوى، مستشار الأعمال المصريين الدولي، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القطاع الخاص مع تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بدأ يشعر بقرأة جديدة للملف الضريبي ومنهجية مختلفة من جانب وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، في التعامل مع التحديات، موضحاً أن حزمة الإصلاحات تسهم في تقليل العبء الضريبي عن كل الممولين، وتحفز رواد الأعمال وتحقق العدالة الضريبية وتجذب ممولين جدد.



أضاف الشرفاوى، أن مبادرة التيسيرات الضريبية

د. وليد جمال الدين:

الآليات الميسرة لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية.. تدفع حركة الاستثمار



الممولين لدى الحكومة، حيث تساعد في تخفيف الأعباء المالية عن الشركات بما يدعم قدرتها على الإنتاج والاستثمار، ويؤدي في النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

قال إن «النظام الضريبي المبسط» يشجع أصحاب المشروعات الإنتاجية غير المسجلين بالمنظومة الضريبية على الانضمام للمجتمع الضريبي، حيث تضمن هذا النظام المستحدث توفير مجموعة من الإعفاءات والآليات المبسطة التي تدفعهم للتطوير والنمو.

أكد د. وليد جمال الدين، رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الآليات الميسرة التي أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية تدفع حركة الاستثمار، حيث توفر مزايا عديدة للممولين من شأنها أن تحفزهم على توسيع استثماراتهم ومشروعاتهم الإنتاجية والتصديرية.

أضاف أن منظومة المقاصة المركزية «مهمة جداً» للتسوية بين مستحقات ومديونيات

مهند خالد:

بداية مبشرة.. لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال



الحرية إلى الانضمام لمظلة الاقتصاد الرسمى من أجل الاستفادة من هذه التيسيرات الداعمة لرواد الأعمال والشركات الناشئة وصغار الممولين. أضاف أننا حرصون على التعاون مع مصلحة الضرائب، لاستعادة الثقة بينها وبين الممولين والانطلاق نحو بناء شراكة تخدم الاقتصاد وتسهم في نهضة بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية،

أكد مهند خالد، أمين صندوق جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تعد بداية مبشرة لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات إيجابية داعمة لرواد الأعمال، لتوسيع أنشطتهم الاستثمارية في مصر، داعياً أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوى المهن



أيمن العشري.. رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة:

وزير المالية يؤسس نقلة نوعية بالضرائب تساعد القطاع الخاص في النمو

قال إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تسهم في تعزيز الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين، على نحو يدفع النشاط الاقتصادي، ويسهم في زيادة معدلات الناتج المحلي، لافتاً إلى أن النظام الضريبي المتكامل والأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على الناشئة والمشروعات الصغيرة بحوافز وإعفاءات عديدة ونظم ميسرة.

أكد أيمن العشري، رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة، أن وزير المالية يتبنى مبادرات ضريبية إصلاحية برؤية جديدة، تركز على استعادة ثقة المجتمع الضريبي في إطار من الشراكة، يساعد في حفظ حقوق الممولين وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على نحو يؤسس لنقلة نوعية تدعم القطاع الخاص وتدفعه للنمو والتطور.



رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات:

«الضرائب» تهد «يد الثقة» لمجتمع الأعمال.. بأول حزمة «تسهيلات»

شكراً لوزير المالية.. ونأمل في المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار



أكد رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات، أن مصلحة الضرائب المصرية تهد يد الثقة لمجتمع الأعمال بأول حزمة «تسهيلات»، معربين عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية، آمين في المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار.

قالوا، عقب لقاءهم أحمد كجوك، وزير المالية، في الاجتماع، الذي نظمه اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برئاسة علاء السقطى، إن إنهاء المنازعات يساعدنا في التقدم للأمام، بمشروعات جديدة، موضحين أن الأفراد والشركات يستفيدون من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، دون اشتراط مقرات للمشروعات، وأن النظام الضريبي المبسط يعد مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة.

أكد د. أسامة حفيلة، رئيس جمعية مستثمري دمياط، أن وزارة المالية تتبع المسار الصحيح في بناء جسور الشراكة والمساندة مع مجتمع الأعمال، مضيفاً أن التسهيلات الضريبية تسهم في إزالة العقبات والتحديات أمام الممولين.

أوضح أن الحوافز الجديدة تعطي الفرصة أمام المستثمرين لفتح صفحة جديدة مع مصلحة الضرائب وخلق كل الملفات القديمة، وعودة نظام الفحص بالعينة، وتفعيل منظومة المقاصة المركزية، وغيرها من الإجراءات، التي تيسر الكثير من الأمور أمام الممولين، مشيراً إلى أن النظام الضريبي المبسط يحفز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال على التطوير، ومن ثمّ التوسع في أنشطتهم الاقتصادية.

قال عبد الله الغزالى، رئيس جمعية مستثمري بلبيس الصناعية، إن التسهيلات الضريبية الجديدة خطوة جيدة للتيسير على الممولين وتحسين العلاقة مع المصالح الإيرادية، مؤكداً أهمية ما أعلنه وزير المالية بالاستثمار في العنصر البشري: حيث يسهم ذلك في ضمان تقديم خدمات أفضل بالمأموريات الضريبية، خلال الفترة المقبلة.

أضاف أن ما يميز المرحلة الأولى من التيسيرات الضريبية تبسيط الإجراءات، التي كانت تمثل عائقاً أمام الممولين، خلال الفترة الماضية، داعياً أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الانضمام للاقتصاد الرسمى والاستفادة من مزايا الحوافز الضريبية، التي أعلنتها وزارة المالية.

قال على حمزة، رئيس جمعية مستثمري أسيوط، إننا متحمسون للمنهجية الجديدة، التي تتبعها وزارة المالية،

إنهاء المنازعات يساعدنا في التقدم للأمام.. بمشروعات جديدة

النظام الضريبي المبسط مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة

من مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الرسمى: حيث يتضمن حوافز وإعفاءات ضريبية مختلفة، لافتاً إلى أن منظومة المقاصة المركزية تساعد المستثمرين في التسوية بين مستحقاتهم ومدينيتهم لدى الحكومة.

أشاد محمود الشندويلي، رئيس جمعية مستثمري سوهاج، بالحملات التوعوية للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التي بدأت تؤتي ثمارها، مؤكداً أنها تساعد في تبسيط المعلومات حول الحوافز الجديدة، التي أقرتها الدولة مؤخراً.

أضاف أن إنهاء المنازعات القديمة يعد من أهم مميزات التيسيرات الضريبية، التي أعلنها وزير المالية، لافتاً إلى أن هذا القرار يساعد العديد من المستثمرين في المضى قدماً من أجل فتح مشروعات استثمارية وإنتاجية جديدة، تسهم في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وانعكست في الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التي تعد بمثابة انطلاقة قوية تسهم بفاعلية في تحسين العلاقة بشكل أكبر بين الممولين ومصلحة الضرائب، موضحاً أن النظام الضريبي المبسط يعد مكسباً للطرفين: الدولة والمستثمر: حيث يشجع رواد الأعمال على التوسع في أنشطتهم الاستثمارية والإنتاجية، ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أكد عادل السكري، نائب رئيس جمعية مستثمري أسيوط، أن حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة تحل أزمة الملفات الضريبية المتراكمة للممولين من جذورها، لافتاً إلى أن التطبيق السليم والمجدد للحوافز في مختلف المأموريات يحقق العدالة الضريبية بين كل المستثمرين.

أضاف أن النظام الضريبي المبسط يساعد في جذب المزيد

رئيس شركة «إي. تاكس»:

نعمل على التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعي في التيسير على المجتمع الضريبي



الإلكترونية على نحو يسهم في إنجاح الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية التي يتبناها وزير المالية لتعزيز مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال.

الضريبية «إي. تاكس»، أننا حرصون على تقديم خدمات الدعم التقنى والفنى بالمأموريات الضريبية لضمان استقرار وكفاءة الأنظمة الضريبية

المجتمع الضريبي، أخذاً في الاعتبار أن هذا «أحسن عائد» للممولين من النظم الممكنة المطبقة. أضاف رئيس شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول

والاستفادة من البيانات المتوفرة بالنظم الإلكترونية في تبسيط الإجراءات وتقديم خدمات ضريبية أسرع وأفضل: على نحو يسهم في التيسير على

أكد خالد عبدالغنى، رئيس شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إي. تاكس»، أننا نعمل على التوظيف الأمثل لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي،



مصلحتك أولاً..

تسهيلات تحل الأزمات

نقطة ومن أول السطر

الرقم الضريبي
100-688-276

للمزيد من المعلومات
www.eta.gov.eg

Hotline
16395



ثقة.. شراكة.. مساندة

وزير المالية.. فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا:

اخترنا مساراً مختلفاً للإصلاح الضريبي.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

د. زياد بهاء الدين
نائب رئيس الوزراء الأسبقالضرائب أساس الإدارة
الاقتصادية.. ولكن ماذا نعلم عنها؟

كل ما نتحدث عنه فى شئون الاقتصاد له أساس ضريبي: تحفيز الاستثمار، العدالة الاجتماعية، العدالة الجغرافية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الصحة، التعليم، الفن والثقافة، كل هذه القضايا الكبرى تجد تعبيرها العملى فى السياسة الضريبية للبلد، وما تعبر عنه من اختيارات وانحيازات، واعدة أو ضمنية.

وسأضرب مثالي على ذلك: الأول فى الاستثمار، إذ مهما كان حماس الدولة، ورغبتها فى زيادة الاستثمار، فإن الواقع الضريبي، وما إذا كان مشجعاً للإنتاج والتشغيل والمخاطرة، أم معاقباً لها، هو الذى يجعل المناخ مريحاً للمستثمرين أو طارداً لهم، والمثال الثانى يتعلق بقضية أشد صعوبة، وهى العدالة الاجتماعية: حيث لا يكفى الاعتماد على زيادة الإنفاق الاجتماعى لتضييق الفجوة الكبيرة فى المجتمع، لأن الدعم والمنح والمعونات تستهدف الحد من آثار الفقر، ولكنها لا تمنح فرصة الخروج منه، بل يجب أن تصاحبها سياسة ضريبية وسياسة إنفاق عام، تسعيان إلى تحقيق الحراك الاجتماعى المطلوب.

لهذا فإن السياسة الضريبية- وما يرتبط بها من إنفاق عام- هى المدخل السليم لمناقشة الإدارة الاقتصادية، وما إذا كانت تسعى لتحقيق الأهداف، التى يتوافق عليها المجتمع، أم أنها تقدم للناس رؤى وشعارات نظرية، ثم تنتهى بنتائج مختلفة تماماً.

يشجعنى على الخوض فى هذا الموضوع ما أتابعه من مبادرات ضريبية مهمة، أطلقتها وزارة المالية خلال الأسابيع الأخيرة، وعلى رأسها تيسير المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة، والتصالح مع الأوضاع غير المثقنة، وتسهيل تقديم الإقرارات، وإطلاق حملة إعلامية لتحفيز الناس على التعامل مع مصلحة الضرائب بشفاقة أكبر. كما أتابع اهتمام السيد وزير المالية والمجموعة المحيطة به: للتأكد أن الهدف ليس مجرد زيادة الحصيلة الضريبية (وهو هدف مشروع تماماً)، وإنما أيضاً إعادة الثقة بين الممولين والدولة.

ولمعهنى الجيدة بشخصية وكفاءة الوزير والمجموعة المحيطة به، عبر سنوات طويلة من العمل الحكومى، فإن عندى يقيناً فى صدقه وحماسه ورغبته فى بناء هذه الثقة.

ولكن الحقيقة أن الموضوع «كبير جداً»، وأكبر بكثير من تيسير الإجراءات، وتسهيل الإقرارات، بل وراءه تراث هائل وعقود، وربما قرون، من التوجس والملاحقة من جهة، ومن التهرب والتستر من جهة أخرى، إلى حد أننا لا نأمن أن تعبیر «إعادة الثقة» فى محله، لأنها ثقة لا أتصور أنها كانت موجودة ثم ضاعت، وهذا ما يجعل مهمة بناء الثقة، التى يستهدفها السيد الوزير أكثر صعوبة وتعقيداً، وما يجعلها جديرة بالاحترام والتشجيع.

اسمحوا لى إذا أن أستغل هذه المساحة الصحفية المحدودة: لفتح باب للحوار حول موضوع السياسة الضريبية والإنفاق العام، وعرضى ليس القفز إلى نتائج مسبقة وآراء جاهزة، بل البدء بتوفير المعلومات الأساسية حول هذا الموضوع، الذى قد يبدو لغير المختصين «مغارة سرية»، مغلقة على من يملكون مفاتيحها ويملكون طلاسمها، ولكنه فى الحقيقة بسيط: لأنه يتعلق بما ندفعه نحن المواطنون للدولة، وما نحصل عليه من مقابل.

فلنبداً إذا هذه الرحلة معاً.. وسأتناول الأسبوع المقبل وصفاً لوارد الدولة الضريبية.

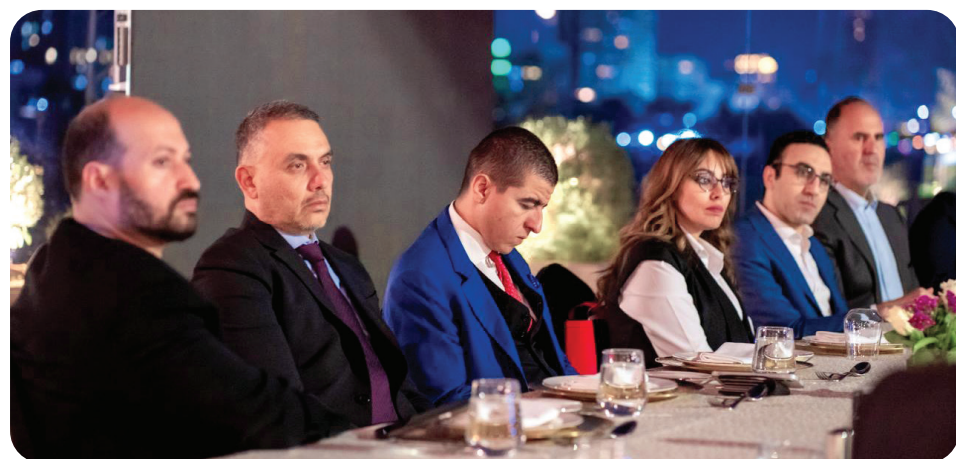
وكل عام وأتم بخير
تقلاً عن المصرى اليوم بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٢٥

منفتحون جداً على التواصل الإعلامى بكل الوسائل «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس»

«شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد

كلما ارتفع عدد الممولين.. زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع

- قناعة وحماسة زملائي بالضرائب..
- بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعاً..
- تعطى «أمل النجاح» لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين
- وللإعلام دور مؤثر جداً فى بناء الوعى الضريبي



المالية.. قائلين: «إن الوزير استمع إلينا، وأجاب عن تساؤلاتنا: حتى فهمنا فلسفة المسار الضريبي الجديد، وسنقدم شركاً واهياً لرواد السوشيال ميديا حول الصورة، التى بدأت تتغير فى الضرائب».

حضر اللقاء د. محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، وإسراء صبيحى نائب الوزير للسياسات المالية، وشريف الكيلانى نائب الوزير للسياسات الضريبية، ورامى يوسف مساعد الوزير للسياسات الضريبية، ورشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد، أخذنا فى الاعتبار أنه كلما ارتفع عدد الممولين، زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع.

قال كجوك: «إن قناعة وحماسة زملائى بالضرائب.. تعطى أمل النجاح لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين» موضحاً أن بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعاً، وأن للإعلام دوراً مؤثراً جداً فى بناء الوعى الضريبي.

أعرب المؤثرون بالسوشيال ميديا، المشاركون فى هذا اللقاء، عن شكرهم وتقديرهم لوزير

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا اخترنا مساراً مختلفاً للإصلاح الضريبي.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال» ونعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية، لافتاً إلى أننا منفتحون جداً على التواصل الإعلامى بكل الوسائل. قائلًا: «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس».

أضاف كجوك، فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا، الذى نظمته وحدة التواصل الاجتماعى بوزارة المالية برئاسة يسرا القماح، أن «شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية

«المؤثرون»: شكرًا للوزير.. استمع إلينا وأجاب عن تساؤلاتنا حتى فهمنا فلسفة المسار الضريبي الجديد

سنقدم شرحاً وافياً لرواد «السوشيال ميديا» حول الصورة «التي بدأت تتغير فى الضرائب»

شريف الكيلانى.. نائب الوزير للسياسات الضريبية:

رؤية جديدة للتطوير الضريبي فى مسار الإصلاح الاقتصادى

● نسعى بكل جدية إلى تحويل حزمة «التسهيلات».. لواقع ضريبي ملموس ● تقييم الأداء الضريبي بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدمة بالمراكز والمأموريات



الإصلاح الضريبي.

أشار إلى أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تستهدف دعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع ضمههم للاقتصاد الرسمى: حتى يصبحوا عناصر فاعلة وقادرة على التطور والنمو.

الحقيقية والمساندة الفعالة لمجتمع الأعمال.

قال إنه يتم تقييم الأداء الضريبي بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدمة بالمراكز والمأموريات الضريبية، على الاستفادة بهذا المسار الضريبي المتطور، الذى يعتمد على التيسير والتشجيع، فى إطار من الشراكة

المأموريات والمراكز الضريبية، خاصة بعد أن دخلت قوانين الحوافز والتيسيرات الضريبية حيز التنفيذ وصدرت القواعد والقرارات التنفيذية، وشهدنا إقبالاً ملموساً على الاستفادة بهذا المسار الضريبي المتطور، الذى يعتمد على التيسير والتشجيع، فى إطار من الشراكة

معدلات «الامتثال الطوعى»، وجذب ممولين جدد، على نحو يسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، وبيان الحجم الحقيقي للاقتصاد المصرى، الذى يشهد نمواً كبيراً ومتسارعاً.

أضاف أننا نسعى مع شركائنا من العاملين بالضرائب لتحويل «حزمة التسهيلات»، لواقع ضريبي ملموس بكل

أكد شريف الكيلانى، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات والحوافز الضريبية تعكس رؤية جديدة للتطوير الضريبي فى مسار الإصلاح الاقتصادى، لافتاً إلى أن الهدف الرئيسى من هذه الحزمة هو دمج جسر الثقة مع الممولين: بما يسهم فى رفع

المواعيد النهائية لتقديم طلبات الاستفادة
من التسهيلات الضريبية الجديدة

30 يونيو 2025

آخر موعد لتقديم

طلب إنهاء أي
منازعات ضريبية عن
أي فترات ضريبيةوفقاً للقانون رقم 160
لسنة 2024.

12 أغسطس 2025

آخر موعد لتقديم

الإقرارات الأصلية أو
المعدلةعن سنوات (2020
حتى 2023 لضريبة
الدخل و2020 حتى
2024 لضريبة القيمة
المضافة).

12 أغسطس 2025

آخر موعد لتقديم

طلب المحاسبة وسداد
الضريبة المستحقة عن
التصرفات العقارية أو
التصرف فى الأوراق المالية
غير المقيدة فى البورصة
التي تمت خلال الخمس
سنوات السابقة على العمل
بالقانون رقم (5) لسنة 2025.

12 مايو 2025

آخر موعد لتقديم

طلب تسوية المنازعات
عن الفترات الضريبية
السابقةعلى 1 يناير 2020
وفقاً للقانون رقم (5)
لسنة 2025.تبدأ الاستفادة من أحكامه اعتباراً من تاريخ
تقديم طلب الانضمام والمحاسبة المتاح على
الموقع الرسمى لمصلحة الضرائب المصريةالقانون رقم (6) لسنة 2025 والخاص بالنظام
الضريبي المتكامل للمشروعات التى لا
يتجاوز حجم أعمالها السنوي 20 مليون جنيه

باتريك فيتزباتريك

المؤسس المشارك ورئيس

تحرير مجلة «إنتربرايز»



سياسات مستقرة وفرص متكافئة

تتواءم الإصلاحات الضريبية، التى قامت بها وزارة المالية مؤخراً، بشكل كبير مع ما يبحث عنه مجتمع الأعمال، وما كان يتطلب به طوال الـ ٢٥ عاماً تقريباً، التى قضيتها فى تغطية الشأن الاقتصادى فى هذا البلد الراعى. تحتاج الشركات إلى أمرين أكثر من أى شئ، آخر لكى تزدهر.

وهما: استقرار السياسات وتكافؤ الفرص.

إن توجه وزارة المالية إلى توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى النظام الرسمى، وبإجراءات ميسرة، هو تغيير كنا نتطلع إليه منذ عقود. الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم ستكون هى الشركات الوطنية المتوسطة والعلملة فى المستقبل، وتحويل مالكيها إلى دافعى ضرائب منتظمين الآن ليس مفيداً لخزينة الدولة فحسب، بل يضمن لنا جميعاً التنافس على الأساس نفسه، وهو أمر جيد للأفراد أيضاً.

إن نهج الوزارة الشامل والتامح لحل النزاعات الضريبية هو موضع ترحيب شديد، مثمناً كان الأمر مع نظام الفاتورة الإلكترونية، الذى يضمن أن الجميع يخضعون للقواعد نفسها: فأننا أدفع الضرائب وأريد أن أطمئن أن من أشتري منهم يدفعون ضرائهم أيضاً. حققنا الوزارة الاستقرار بشكل فعال فى معظم معدلات الضرائب، وكان التغيير الأبرز هو التوجه الذى نجو احتساب المساهمة التكافلية على صافى الربح، بدلاً من الإيرادات: فتخفيضات الضرائب هى دائماً موضع ترحيب، ماذا يمكننا أن نطلب أكثر من ذلك؟ ستكون العودة إلى عمليات التفتيش الضريبي على عيّنات عشوائية موضع ترحيب أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة لتدريب الإضافى والاختراعى لفتشى الضرائب، وبينما تعد الحوافز الخاصة بكل قطاع للصناعات ذات الأولوية، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والسياحة، أمراً رائعاً، ونأمل، مع مرور الوقت، أن ينسج الأمر لتشمل «قطاعات المستقبل»، مثل الشركات، التى تدبر مراكز القدرات العالمية: حيث إن مراكز القدرات العالمية تمثل لبنة من لبنات زيادة الصادرات المقيمة بالعملات الأجنبية بشكل أسرع بكثير من التصنيع. نود أيضاً أن تفكر الوزارة فى كيفية التعامل العادل مع المشرىين المصريين للخدمات التكنولوجية من عمالة التكنولوجيا العالميين، والذين يخضع الكثير منهم لضريبة مقطوعة بنسبة ٢٠%، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة.